

طارق عامر محافظ البنك المركزي في حوار تليفزيوني:

مصر تلقت 431 مليار دولار من الأسواق الدولية خلال فترة الرئيس السيسي

رفع مبادرة تمويل القطاع الخاص إلى 200 مليار جنيه

تريليونا جنيهه أقساط القروض.. وإعفاء المصانع والشركات المتعثرة من ديون تقدر بنحو 40 مليار جنيه

التاريخية المحففة، حتى تستطيع مصر إعادة إحياء السوق ومساعدة المصانع المتعثرة على النمو. وقال إن رئاسة الوزراء تنظر في التنازل عن جزء من أصول المديون، بعد قرار الإعفاء من الغرامات، فيما سيكون دور بنوك القطاع المصرفي تسديد هذه المديونية نيابة عن المصانع في صورة تمويل، حتى تتمكن من العودة للسوق والنمو مرة أخرى. ولفت عامر، إلى أن سوق الأوراق المالية وصلت لحدودها وأنها تحتاج لبرامج جديدة، مضيفاً أن طرح شركات جديدة سيحمل على جذب سيولة جديدة للسوق.

وأشاد محافظ البنك المركزي بإيجابية حدود الإيداع والسحب النقدية الحالية، مؤكداً أهمية التخلص من المعاملات القديمة، وقال إن أزمة كورونا خلقت فرصة جيدة، لتحجيم التعامل النقدي، والاعتماد على القنوات الإلكترونية. ولفت إلى أن ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا بين العاملين بالقطاع المصرفي، والخوف من انتقال وانتشار العدوى حتى بين العملاء، كانت دافعا رئيسيا وراء القرار.

وتابع: كانت فرصة جيدة تم اغتنامها، للحلول لمنظومة الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد.

وأكد عامر أن دعم الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية والدخول في النظام المالي يسهم في تحسين الناتج الحقيقي للدولة.

وأشاد محافظ البنك المركزي بدور الجهاز المصرفي والبنوك الوطنية وخاصة بنكي الأهلي ومصر، لافتاً إلى أنه تم دعم البنك الزراعي بقيمة 18 مليار جنيه، لمساعدته على تغيير تويبه ليصبح خلال 3 أو 4 سنوات مقبلة من أكبر البنوك العاملة في مصر.

وأكد أن المركزي يدعم القطاع الزراعي أيضاً ويوفر تسهيلات تمويلية أمام الفلاح، مضيفاً أنه سيتم تمويل منظومة الري الحديث بقيمة 3 مليارات جنيه، كمرحلة أولى.

وقال إن طرح العملات البلاستيكية الجديدة من مادة "البوليمور" العام المقبل، مؤمناً بأنه ليس هناك أي اتجاه لتغيير العملة المصرية، وأن العملة الجديدة ستقتصر فقط على فئتي 10 و20 جنيه فقط.

وأكد أن هذه المادة تتمتع بالقدرة على التحمل الناتج عن كثرة الاستهلاك والتداول في الأسواق.

حدود السحب والإيداع النقدي أصبحت إيجابية.. وعلينا التخلص من التعامل بالكاش

ضخ وسداد 35 مليار دولار خلال فترة كورونا.. واستطعنا الاستغادة من الأزمة

خاضعاً للدراسة حالياً، مشيراً إلى أن حجم أقساط القروض المُولَّج بلغ نحو تريليوني جنيه.

وأكد عامر أن القطاع المصرفي قدم تضحية كبيرة بتأجيل تحصيل هذه المستحقات من أجل جميع الفئات، مضيفاً: "قرار تأجيل المستحقات الائتمانية من أصعب القرارات التي تم اتخاذها، ولم يتخذ قرار مثله من قبل".

وكان البنك المركزي قد أقر إرجاء سداد أقساط القروض لمدة 6 أشهر في إطار مواجهة تداعيات فيروس كورونا.

وذكر أن البنوك مستعدة لتمويل تسويات شركات القطاع الخاص لمديونيات توريد الغاز مع وزارة البترول.

وأضاف أن رئاسة الوزراء تطلب حالياً في تسوية مديونيات توريد الغاز لشركات القطاع الخاص الصناعية، لافتاً إلى أن أصل المديونية يبلغ نحو 6 مليارات جنيه، فيما تبلغ الغرامات نحو 7 مليارات.

وأوضح أن رفع أسعار الغاز على مصانع القطاع الخاص إلى 7 دولارات، في أعقاب ثورة يناير 2011، كان سبباً رئيسياً في تدهور الوضع المالي للمصانع وتضررها.

وأكد عامر على أهمية الإعفاء من الغرامات



طارق عامر محافظ البنك المركزي

في الاقتصاد المصري، ولتوظيف العديد من العمالة، وقد المركزي العديد من المبادرات التمويلية خلال الفترات الماضية كما تم إعفاء المصانع والشركات المتعثرة، من ديون تقدر بنحو 40 مليار جنيه.

وأضاف أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أعطى توجيهات بزيادة الدعم المقدم لشركات القطاع الخاص، ولذا تقرر مضاعفة قيمة مبادرة تمويل الخاص والصناعي والزراعي والمقاولات.

وأعلن محافظ البنك المركزي المصري، عن مضاعفة المبلغ المرصود لمبادرة تمويل القطاع الخاص بقيمة 35 مليار دولار خلال أزمة كورونا.

وأضاف أن دفع هذه الأموال لم ينتج عنه أي ارتفاعات أو تحريك في أسعار السلع والمنتجات، وهو ما كان دليلاً على تحمل الاقتصاد المصري لتداعيات أزمة كورونا.

ولفت إلى أن هناك دولاً كبيرة خفضت عمالاتها بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30%، منها البرازيل وتركيا والأرجنتين، في حين أن الجنيه المصري شهد ارتفاعاً بنسبة 1.4% منذ بداية العام وحتى الآن، ويشهد إقبالاً من المستثمرين.

وأكد أن المركزي يعمل على مساندة القطاع الخاص لتعزيز عمليات التشغيل للمساهمة بقوة

وتابع: قررنا توفير حتى 10 آلاف دولار، حتى لا تعود السوق السوداء مرة أخرى، وكبدنا المضاربين العملة خسائر كبيرة.

وأضاف أن البنك المركزي سيستمر في تكبيد المضاربين خسائر دافعا على استقرار سوق الصرف.

وقال عامر، إن مصر أصبحت لديها الخبرة في التعامل مع الصعوبات والأزمات، على سبيل المثال فقد سددت أموالاً للمستثمرين الأجانب وضخت كوارث اقتصادية، وأصفاً إياها "المصيبة".

وأشار، إلى أن إجراءات عودة النظام إلى سوق الصرف شملت إرسال كتاب من المصرفيين لمتابعة شركات الصرافة، موضحاً أن المضاربة أثناء هذه الفترة كانت على أشدها ووصلت لخارج الحدود في عدد من الدول.

وقال محافظ البنك المركزي، إنه أعطى تعليمات للبنوك بتوفير حتى 10 آلاف دولار للأفراد دون السؤال عن غرض الاستخدام، ضمن الإجراءات المتخذة في وقت أزمة كورونا.

وأضاف رداً على سؤال حول محاربة القضاء على السوق السوداء، أن قدرة البنوك على توفير العملة الأجنبية تقتضي على السوق الموازية.

البنوك مستعدة لتمويل تسويات مديونيات توريد الغاز للقطاع الخاص

أصل مديونية توريد الغاز 6 مليارات جنيه والغرامات 7 مليارات

الدولار بكل سهولة، نظراً لشدة البنوك والمستثمرين بالاقتصاد المصري حيث بات له رصيد كبير في سوق الصناديق الدولية، مشيراً إلى أنه تم طرح سندات بقيمة 23 مليار دولار، خلال الفترات الماضية.

وتحدث عامر عن وضع السياسات النقدية أثناء حكم فترة جماعة الإخوان، وقال إنهم قاموا بعمل تغييرات عديدة بالبنك المركزي، وهو ما كان له أثر سلبي على الاقتصاد المصري، وتسبب في حدوث كوارث اقتصادية، وأصفاً إياها "المصيبة".

وأشار، إلى أن إجراءات عودة النظام إلى سوق الصرف شملت إرسال كتاب من المصرفيين لمتابعة شركات الصرافة، موضحاً أن المضاربة أثناء هذه الفترة كانت على أشدها ووصلت لخارج الحدود في عدد من الدول.

وقال محافظ البنك المركزي، إنه أعطى تعليمات للبنوك بتوفير حتى 10 آلاف دولار للأفراد دون السؤال عن غرض الاستخدام، ضمن الإجراءات المتخذة في وقت أزمة كورونا.

وأضاف رداً على سؤال حول محاربة القضاء على السوق السوداء، أن قدرة البنوك على توفير العملة الأجنبية تقتضي على السوق الموازية.

فاروق يوسف

قدم طارق عامر، محافظ البنك المركزي، عبر حوار تليفزيوني موسع استغرق أكثر من ساعتين، عرضاً تفصيلياً بخصوص الإجراءات التي اتخذها المركزي على مدار السنوات الأربع الماضية، والتي كان لها تأثير إيجابي واضح في المعروض النقدي وزيادة الاحتياطي الأجنبي، وبالتالي تعزيز السياسة النقدية الكلية، والتي ساهمت بشكل كبير في نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب استعراض الإجراءات التي تم اتخاذها مع ظهور فيروس كورونا.

وقال عامر خلال حواراه مع برنامج "على مسئوليتي" المذاع على قناة "صدى البلد"، إنه منذ تكليفه من الرئيس عبد الفتاح السيسي برئاسة المركزي في عام 2015 في ظل أوضاع كانت صعبة للغاية، تم عمل خطة لتدارك الموقف آنذاك، وكانت نسبة نجاحها ضئيلة، تصل إلى 30%.

وأضاف عامر أن احتياطي النقد الأجنبي لدى المركزي حينها كان 800 مليون دولار، في ظل وجود التزامات لا بد من سدادها شهريا تصل إلى مليار دولار قيمة استيراد وقود، ومليار أخرى لاستيراد اللحوم، و2 مليار دولار نظير استيراد ذرة، فكانت الأوضاع شديدة الصعوبة.

وتابع: نتيجة لتفهم القيادة السياسية لطبيعة الإجراءات المتخذة، نجح البنك في التعامل مع إجراءات برنامج الإصلاح، لافتاً إلى أن هذه الخطة شهدت مقاومة نتيجة تخوف البعض من تداعيات الإجراءات وأثرها على الاقتصاد المصري.

وقال إن مصر تلقت 431 مليار دولار من الأسواق الدولية، ونشاط الصادرات، وتحولات العاملين من الخارج، خلال السنوات الماضية، وتحديداً خلال فترة الرئيس السيسي.

وأكد أن الصناديق الدولية أصبح لديها ثقة في الاقتصاد والجنيه المصري، وأن مصر أصبحت درة المستثمرين في الأسواق الخارجية، وبلغت قيمة شراء هذه الصناديق خلال الفترات الماضية 18 مليار دولار.

وأوضح أن هناك 260 صندوق استثمار دولي، 60% منهم من الولايات المتحدة الأمريكية والباقي من أوروبا، وهم مستثمرون بالثقل في السوق المصرية.

وقال إن وزير المالية الآن يستطيع إحضار

MORE THAN SIXTY YEARS OF CONSTANT INNOVATION, AND STILL.

16750 | MNHD.COM

THE DEVELOPER OF SARAI CITY

بدعوى وقف العمل بالكوميسا

كينيا تلغي الإعفاء الجمركي لمنتجات مصر ودول أخرى وتفرض رسوما بنسبة 25%

وزارة التجارة ترفع مذكرة عاجلة للدكتور مدبولي وتطالب دول الاتفاقية

بالمفارقة المصرية في كينيا، وقطاع الاتفاقيات التجارية في مصر ورؤساء المجالس التصديرية تعرض الأزمة التي تتضرر منها مئات الشركات المصرية.

وتابع أن الجمارك الكينية أخبرتهم بأن اتفاقية الكوميسا التي وقفت كينيا على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2000 تم وقف العمل بها بنهاية ديسمبر من العام الماضي، وتم إبلاغ الحكومة الكينية بذلك لتجديدها لمدة 4 سنوات أخرى، إلا أنه منذ بداية العام الجاري وحتى اليوم لم تلق الجمارك أي إجابة بشأن التجديد ما يترتب عليه وقف العمل بالإعفاء الجمركي وبدء تطبيق رسوم 25% على الواردات.

ولفت إلى أن شركته تبلغ قيمة صادراتها إلى السوق الكينية فقط نحو 3 ملايين دولار، وهي تمثل مصدراً رئيسياً للأغذية البلاستيك الكبرى للشركات العاملة في السوق الكينية، ما يعني أن هناك ضرراً كبيراً سيعود عليه وحتى على تلك الشركات جراء تلك الرسوم، لافتاً إلى أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول فإن قرار إغلاق فرع الشركة في كينيا سيكون الأفضل له.

وأشار إلى أن هناك مئات الشركات التي توقفت بضائعها في موانئ مومباسا على مدار اليومين الماضيين واضطرت شركات كثيرة لدفع الرسوم حتى لا تتزايد التكلفة عليها نتيجة البقاء في الموانئ، كخطوة مؤقتة منها لتجنب الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين المصرية والكينية، لافتاً إلى أنه سيتواصل بصورة مباشرة مع وزيرة التجارة

والمفارقة المصرية في كينيا، وقطاع الاتفاقيات التجارية في مصر ورؤساء المجالس التصديرية تعرض الأزمة التي تتضرر منها مئات الشركات المصرية.

وتابع أن الجمارك الكينية أخبرتهم بأن اتفاقية الكوميسا التي وقفت كينيا على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2000 تم وقف العمل بها بنهاية ديسمبر من العام الماضي، وتم إبلاغ الحكومة الكينية بذلك لتجديدها لمدة 4 سنوات أخرى، إلا أنه منذ بداية العام الجاري وحتى اليوم لم تلق الجمارك أي إجابة بشأن التجديد ما يترتب عليه وقف العمل بالإعفاء الجمركي وبدء تطبيق رسوم 25% على الواردات.

ولفت إلى أن شركته تبلغ قيمة صادراتها إلى السوق الكينية فقط نحو 3 ملايين دولار، وهي تمثل مصدراً رئيسياً للأغذية البلاستيك الكبرى للشركات العاملة في السوق الكينية، ما يعني أن هناك ضرراً كبيراً سيعود عليه وحتى على تلك الشركات جراء تلك الرسوم، لافتاً إلى أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول فإن قرار إغلاق فرع الشركة في كينيا سيكون الأفضل له.

وأشار إلى أن هناك مئات الشركات التي توقفت بضائعها في موانئ مومباسا على مدار اليومين الماضيين واضطرت شركات كثيرة لدفع الرسوم حتى لا تتزايد التكلفة عليها نتيجة البقاء في الموانئ، كخطوة مؤقتة منها لتجنب الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين المصرية والكينية، لافتاً إلى أنه سيتواصل بصورة مباشرة مع وزيرة التجارة

RE: EXTENSION OF PREFERENTIAL TARIFF TREATMENT TO GOODS FROM COMESA AND SADC 112(2) OF THE EAC CUSTOMS AMENDMENT ACT 2004

You may recall that section 112 of the EAC Customs Management Act, 2004 provides for preferential tariff treatment for goods from COMESA and SADC.

According to subsection 2, preferential treatment was accorded to such goods until 31st December 2019 to allow for the conclusion of negotiations under the COMESA-EAC-SADC Tripartite Free Trade Area.

Currently 22 out of 26 Member States have signed the TFTA agreement which includes all the EAC Partner States except the Republic of South Sudan. The TFTA Agreement will come into force once it is ratified by 14 Member States. So far, 8 Partner/Member States have ratified and include Egypt, Uganda, Kenya, South Africa, Rwanda, Burundi, Botswana and Namibia. The United Republic of Tanzania is at an advanced stage of ratifying the Agreement.

During its meeting of 31st May 2019, the Sectoral Council on Trade, Industry, Finance and Investment (SCTIFI) considered the proposal to amend section 112(2) of the EAC CMA 2004 to remove the restriction on goods imported from COMESA and SADC and recommended to Council to consider the proposed amendment. (EAC/SCTIFI 36/Decision 05)

COMESA-EAC-SADC Tripartite Free Trade Area Agreement has not been ratified by the required number of Partner/Member States for it to come into force which would give a leeway to repeal subsection 2 above.

Currently there is no legal basis for the Partner States to accord preferential tariff treatment to goods from COMESA and SADC since the extension granted by the Assembly expired on 31st December 2019.

Upon consultations with Partner State on the proposal to amend Sub-section 2, it has been agreed to request the assembly for further extension until 31st December 2023.

Please accept Commissioner, the assurances of my highest consideration.

نسخة من الخطاب المرسل من هيئة الجمارك والتجارة الكينية إلى الحكومة الكينية، والذي تؤكد فيه انتهاء العمل باتفاقية الكوميسا منذ نهاية العام الماضي، وطلب الموافقة على تجديدها حتى نهاية العام 2023

المكاتب رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والدكتور شريف الجبيلي رئيس غرفة الصناعات الكيماوية، ومجموعة من المصدين ومسؤولي الشركات العاملة في إفريقيا، إلى جانب مسؤولين من مصلحة الجمارك المصرية والدكتور أشرف مختار رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة، لبحث كيفية حل الأزمة.

والمقرر أن يتم تحديد موعد لإيفاد وفد مصري إلى دولة كينيا للاستفسار عن موقف الحكومة الكينية وهل يعني إلغاؤها للإعفاء الجمركي وفرض بدلا منها رسوماً بنسبة 25% خروجها من اتفاقية الكوميسا أم أنه إجراء وقتي، وفق ما أفادت به المصادر.

وحصلت نشرة حابي على نسخة من الخطاب المرسل من هيئة الجمارك والتجارة الكينية إلى الحكومة الكينية، والذي تؤكد فيه انتهاء العمل باتفاقية الكوميسا منذ نهاية العام الماضي، وطلب الموافقة على تجديدها حتى نهاية العام 2023.

وفي تصريحات لشرة حابي قال المهندس طارق سلطان، العضو المنتدب لشركة بريكاب مصر لصناعة الأغذية البلاستيكية التابعة لمجموعة بريكاب الألمانية، إن الشركة التي أسست مكتباً تجارياً لها في العاصمة الكينية نيروبي قبل 5 أعوام فوجئت أمس الأربعاء بفرنس رسوم على منتجاتها في ميناء مومباسا بنسبة 25% بعدما كانت معفاة من أي رسوم وفق اتفاقية الكوميسا، مشيراً إلى أنه أرسل خطابات عاجلة إلى كل من الملحق التجاري

بالمفارقة المصرية في كينيا، وقطاع الاتفاقيات التجارية في مصر ورؤساء المجالس التصديرية تعرض الأزمة التي تتضرر منها مئات الشركات المصرية.

وتابع أن الجمارك الكينية أخبرتهم بأن اتفاقية الكوميسا التي وقفت كينيا على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2000 تم وقف العمل بها بنهاية ديسمبر من العام الماضي، وتم إبلاغ الحكومة الكينية بذلك لتجديدها لمدة 4 سنوات أخرى، إلا أنه منذ بداية العام الجاري وحتى اليوم لم تلق الجمارك أي إجابة بشأن التجديد ما يترتب عليه وقف العمل بالإعفاء الجمركي وبدء تطبيق رسوم 25% على الواردات.

ولفت إلى أن شركته تبلغ قيمة صادراتها إلى السوق الكينية فقط نحو 3 ملايين دولار، وهي تمثل مصدراً رئيسياً للأغذية البلاستيك الكبرى للشركات العاملة في السوق الكينية، ما يعني أن هناك ضرراً كبيراً سيعود عليه وحتى على تلك الشركات جراء تلك الرسوم، لافتاً إلى أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول فإن قرار إغلاق فرع الشركة في كينيا سيكون الأفضل له.

وأشار إلى أن هناك مئات الشركات التي توقفت بضائعها في موانئ مومباسا على مدار اليومين الماضيين واضطرت شركات كثيرة لدفع الرسوم حتى لا تتزايد التكلفة عليها نتيجة البقاء في الموانئ، كخطوة مؤقتة منها لتجنب الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين المصرية والكينية، لافتاً إلى أنه سيتواصل بصورة مباشرة مع وزيرة التجارة

لجنة قيد الأوراق المالية توافق على الشطب النهائي لأسهم الإسكندرية لأسمنت بورتلاند

الرقابة توافق على نشر عرض شراء حتى 100% من أسهم النيل لحليح الأقطان

رئيس الوزراء: مراجعة أسعار التصالح في مخالفات البناء.. واستحدث رقم قومي لكل شقة

الليرة التركية تسجل مستوى قياسيا منخفضا دون 7.49 مقابل الدولار

صناديق استثمار بالشرق الأوسط تستهدف حصصا في وحدة التجزئة لربلايس الهندية

أهم الأخبار اضغط على العناوين

انتق... بوحدات وجيجابايتس وكمان سحب على جوائز قيمة وعربية مرسيدس C180

قبل أي حد

تطبيق الشروط والأحكام